

السيد الرئيس،

مؤسسة السلام مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية يودون شكر المقرر على تقريره وعمله على تعزيز حق الإنسان العالمي في التعليم.

يعتبر إعلان وبرنامج عمل فيينا التعليم أداة أساسية لتحقيق الاستدامة في جميع الدول. وتكلف المادة 28 من اتفاقية حقوق الطفل الدول أن تجعل التعليم الابتدائي إلزامياً لجميع الأطفال وأن تجعل التعليم الثانوي "متوفر وفي متناول كل طفل". للأسف، فإن الدول غالباً ما تتجاهل هذه المعايير الدولية وتستمر في حرمان المعتقلين الشباب من حقهم الأساسي في التعليم.

فعلى سبيل المثال، تقوم السلطات في سجن جو في البحرين بحرمان السجناء من الأطفال والشباب الذين يقضون أحكاماً تعسفية سياسية في السجن من الحصول على التعليم. في عامي 2013 و 2014، منعت إدارة سجن جو المعتقل تعسفاً سيد قاسم، وهو طالب في الصف 9، من الدراسة. ونتيجة لذلك، رسب سيد قاسم في الفصل الدراسي ولم يعد قادراً على التسجيل في المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، اجبر سيد عدنان سيد مجيد الخباز أن يتنازل عن التعليم بشكل كامل بسبب مشكلة مزعومة في التواصل بين سجن جو وزارة التربية والتعليم. تعتبر حالات سيد قاسم وسيد عدنان أمثلة على حرمان إدارة سجن جو الشباب المسجونين من حقهم الأساسي في التعليم.

إن القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم لجميع الدول وعملاتهم، ويشمل ذلك إدارة السجن. وحيث فشلت دول مثل البحرين على التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتطلبات اتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بتعليم الأطفال، فإننا ندعو المقرر أن يعلق على الحاجة إلى برامج التعليم في السجن، ونسأله أن يقدم توصيات يمكن للدول أن تنفذها فوراً نحو تعليم الشباب المسجونين.

شكراً.